المجلس العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

المحاضرة الحادي عشر(11):

المبادلات التجارية والسياسة المالية لتونس خلال الاسرة الحسينية والمرادية

عناصر المحاضرة:

- تمهيد
- سياسة الايالة التونسية في مجال التجارة:
- التجارة الخارجية: العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات التجارية
- مظاهر التعامل التجاري: الصادرات والواردات
- وسائل التبادل التجاري:
- السياسة المالية والاعتناء بمداخيل النشاط البحري
- خاتمة

تقديم:

إن التفوق في المجال الزراعي والتنظيم الحرفي سيجر معه حتما الرواج التجاري، إلا أن التنظيمات التقليدية جعلت من السلطة الحسينية في تونس لإعادة تنظيمها للاستفادة أكثر، وهذا ما حصل مع حمودة باشا الذي استطاع إعادة هيكلة التجارة والاقتصاد التونسي عموما.

1-سياسة الايالة التونسية في مجال التجارة: يمكن تلخيص الاستراتيجية التجارية لبايات تونس في:

- تشجيع التجار المحلين وتدعيمهم، عن طريق عدة إجراءات لعل أهمها هو منع التجار الأجانب من شراء المحاصيل الزراعية مباشرة من عند الفلاحين التونسيين بل تم اشتراط أن تكون هناك وساطة من التجار المحلين قصد إرباحهم في كل صفقة يقومون بها هذا من جهة.[1]
- توجيه الأهالي التونسيين إلى المجال التجاري بمنحهم قروض عن طريق يوسف صاحب الطابع.[2]
- الاهتمام بالأسواق وتنظيمها وبناء أسواق جديدة مثل سوق الباي 1781، وسوق الشواشين 1814، [3] والسوق الجديد 1813، إضافة إلى إعادة تهيئة الأسواق القديمة مثل سوق السكاجين، وسوق البلايغية.
- الاهتمام بالقوافل التجارية وإصلاح الطرق والقنطرات[4] وتوفير الامن والاستقرار.
- بناء موانئ جديدة واصلاح المرافئ القديمة حلق الوادي وغار الملح.
- تقليص دور اليهود التجاري الداخلي وسن قوانين تنظيمية في حقهم (إصدار أمر في ديسمبر 1788م يحدد البضاعة المسموح **لليهود الاتجار بها** في البلاد). وفي المقابل تم فتح المجال لكبار رجال الدولة وأصحاب النفوذ في تونس لدخول إلى العالم التجاري كالوزير صاحب الطابع.

---

[1]- رضا ابن رجب، المرجع السابق، ص 410.
[2]- إبن أبي الضياف، ج 7، المصدر السابق، ص ص 96، 97.
[3]- حفيظة بوتوقوس، النشاط التجاري التونسي خلال العهد الحسيني 1117_ 1216ه / 1705_ 1830م، مجلة معارف، العدد 18، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 80.
[4]محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط 1،المجلد الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985ص .244-243

- التخلص من عملية كراء السفن الأوروبية وضغط الذي يتعرض له التجار التونسيون بموانئ الأوروبية عن طريق فرض مبدأ المعاملة بالمثل وإتباع فرض الأمن للتجار سواء الأجانب أو المحلين.

- خلق وسطاء أو الوكلاء الذين يقومون بجمع الفائض من الإنتاج في الأرياف ووضعه تحت تصرف السلطة التي تقوم بتسويقه فيما بعد.

- تنويع مناطق التبادل التجاري إقليما (الجزائر - المغرب- مصر الحجاز ...) ودوليا (فرنسا- الأناضول- البندقية- اسبانيا - السودان الغربي...) والعمل على خلق أسواق خارجية للمنتوجات التونسية.

كنتيجة لذلك فقد أصبح أكثر من ثلاثة أرباع تجارة تونس الخارجية حكرا في أيدي كبار وأعيان البلاد .

2-التجارة الخارجية

العوامل المؤثرة في طبيعة العلاقات التجارية:

- أهمية الموقع الجغرافي في ربط العلاقات التجارية: الأمر الذي سمح بنمو المبادلات التجارية نظرا لسهولة اتصال التجار التونسيين بالموانئ الأوروبية[1].

- سهولة تنقل القوافل التجارية نتيجة لقرب الإيالات العثمانية من بعضها البعض وتشابه مناخها وتضاريسها الأمر الذي تحكم في طبيعة المبادلات التجارية.

- التقارب الكبير في التركيبة الاجتماعية بين الايالات العثمانية بسبب حركة الهجرة المتبادلة واختلاف الدوافع الاقتصادية لدى الفئات أدى إلى تنشيط الحركة التجارية بين تونس ودول الجوار مع إقامة مراكز تجارية كبرى.

- الظروف الاقتصادية في البحر المتوسط بحيث ضلت التحولات الجديدة التي يشهدها العالم والتدفق التجاري في ضل اكتشاف طرق جديدة لتوسيع المبادلات التجارية ما أسهم في ركود وتذبذب بالأسعار لتكون هذه المتغيرات ناتجة عن الثورة الصناعية[2].

-الوضع الداخلي للإيالة التونسية من خلال مجموعة من الأزمات الاجتماعية والسياسية وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من خلال الصدامات والصراعات بين تونس وكل من دول أوروبا كالبندقية وإسبانيا وفرنسا .... وحتى دول الجوار كالجزائر.

3-مظاهر التعامل التجاري:

أ_ الصادرات: متنوعة يأتي في مقدمتها الحبوب والتي تعدد من المواد الأساسية في صادرات تونس يتم زراعته بكل من باجة وسفوح جبال الرأس الأسود بعض الأحيان يرتفع سعره بسبب كثرة الطلب من قبل الدول الأجنبية[3].

إضافة إلى الزيوت والتي تكتسب أهمية كبيرة كمادة غذائية وكمصدر أساسي لصناعة الصابون ووسيلة للإنارة، إضافة إلى استعمالها في التطبيب؛ وقد وجدت أشجار الزيتون بسوسة ليتم شحنها في أواني فخارية لدول المشرق وفي براميل للدول الأوروبية. كما تم تصدير التمور التي يتم زراعتها في بلاد الجريد، والجلود والشمع

[1]- كمال مايدي، علاقة تونس مع دول أوربا الغربية المتوسطية وأثير البحرية في عهد حمودة باشا 1782_ 1814م، مذكرة ماجيستير، المركز الجامعي، الجزائر، 2012م، ص84.

[2]- ياسين صنديد: المرجع السابق، ص 77

[3] - كمال مايدي، المرجع السابق، ص 85.

التي تحكم في تصدير هذا النوع التجار اليهود بتونس حيث تم تصديرها إلى ميناء ليفورنو بكميات كبيرة وقد عادة بأرباح على أصحابها.

من بين كذلك ما يتم تصديره الشاشية التي تعد من ناحية الجودة أغلى من شاشية مارسيليا وتستقطب هذه الصناعة عدد كبير من العمال لتصدر في شكل مجموعات تحوي الواحدة منها على إثنى عشر قبعة. والصوف الذي تحتكر تجارته طبرقة ويتم تصديره إلى مارسيليا. والخيول التي تجلب من المرتفعات الغربية لتونس على الحدود مع الجزائر ويتم تصديرها إلى فرنسا بوجه خاص بالرغم من أن أغلب السفن لا ترغب بحمل الخيول.

ومن المواد الأخرى التي يتم تصديرها من المنتوجات الفلاحية البقول والحناء، ومن مواد الزيتية المواد العطرية ومستلزمات الأعراس والتجهيز المنزلي، والأقمشة الحريرية وكذلك العقاقير والأدوية التي صدرت نحو الجزائر الكبريت وحتى الأسلحة[1].

ب_ الواردات:

أغلب واردات تونس كانت عبارة عن مواد أولية يتم استخدامها في الصناعة المحلية من أهمها القماش الصوفي والذي تم إستيراده من انجلترا وهولندا، إلى جانب الصوف الإسباني الذي استعمل في صناعة الشاشية وصناعة البرانيس. أما الورق فيتم جلبه من ليفورنا وهو ذو نوعية خاصة يستعمل في لف الشاشية. ويتم استيراد التبغ بنوعيه الرطب والقوى من الجزائر.

إلى جانب بعض المواد الأخرى كالحرير والخشب، والسروج، والعبيد والنحاس والذهب الذي يأتي من بلاد السودان ويستعمل في صناعة العملة التونسية[2].

4-وسائل التبادل التجاري:

1_ العملات المتداولة: عرفت تونس من خلال تعاملاتها تجارية تداول عدة عملات منها المحلية كالنقود الذهبية بإسم السلطاني أو سوكان البربري أو السوكان المحبوب وقد اختلف وزنها وقيمتها حيث كانت قليلة التداول بسبب إلى عدة تغيرات في وزنه وقيمته[3].

إلى جانب الريال الناصري أو الريال التونسي، يتم استخدامه في العملات اليومية كالنقود النحاسية وتتمثل في الفلس والفلس الرقيق. أما عن العملات الأجنبية التي ساهمت في تدفقها الشركات الفرنسية الريال الإسباني وهو أعلى العملات تصنيفا كان مطلوب لدى التونسيون خلال عمليات الدفع، إضافة إلى عملة السوكان البندقي والفرنك الفرنسي الذي كانت تستعمله الشركات الفرنسية والقناصل في عمليات الدفع وافتداء الأسرى[4].

2_ الشركات الأجنبية: مع نمو الحركة التجارية في العالم كانت الدول الأوروبية تعمل من أجل الحصول على امتيازات من خلال عقد اتفاقيات ومعاهدات مع دول شمال إفريقيا لتكون تونس واحدة منها وبذلك عقد حمودة

---

[1]- كوثر العايب: العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات 1711_ 1830م ، رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الوادي ، 1434_ 1435ه/ 2013_ 2014م ، ص 61 .

[2]- رشيد حفيان، الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وتأثيرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11_ 12ه/ 17_ 18م، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2014م، ص ص 96 ،97.

[3] - *M.H. Cherif*, « *Introduction* de la *piastre espagnole* (*riyâl*) dans la *Régence* de *Tunis*, au *début* du XVIIe *siècle* », Cahiers de *Tunisie*, *1968*, pp. 45-53.

[4] - Sebag Paul, Les monnaies tunisiennes au XVIIe siècle. In : Revue du monde musulman et de la Méditerranée, n°55-56, 1990, pp. 257-265.

باشا العديد من المعاهدات سواء مع فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية ومن خلالها تم فتح الباب للشركات الأجنبية من أجل استثمار داخل البلاد التونسية في وجود مجموعة من القواعد والبنود التي تلزم هذه الشركات على عدم مخالفتها بحيث إن تم انتهاك بند من بنود الاتفاق يتم اتخاذ إجراءات ضد هذه الشركات من طرف الحكومة التونسية[1].

3_ الأوزان والمكاييل والأطوال: تنوعت الأوزان والمكاييل حسب الاستعمال ونوع السلعة ومنطقة تواجدها، ومن بين المكاييل التي استخدمت في التبادلات التجارية نجد مكيال المطر Matar بالنسبة للزيت و مكيال القفيز Qafiz ، بالنسبة للقمح وعرفت المقياس المستخدمة في قياس الأطوال بتونس عرفت ب Pik أي الذراع و قد اختلفت أنواعه[2] .

4_ الجمرك: عبارة عن مجموعة من الرسوم المفروضة على السلع سواء كانت المصدرة أو المستوردة وتمثل الهدف في وضع الجمرك على بعض السلع المتوجهة إلى تونس أو الصادرة منها في تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية كدعم وتعزيز كافة المواد المالية الخاصة بخزينة الدولة مع الحد من النشاطات غير المشروعة في مجال التجارة وخلق النزاهة[3].

5_ الطرق والمسالك: بالرغم من وجود مجموعة من التقلبات التي عاشتها تونس في علاقاتها مع دول المغرب العربي ودول أوربا تم شق العديد من الطرق سواء البرية أو البحرية والتي تمكنت من خلالها من إنعاش الحركة التجارية عن طريق التصدير والاستيراد لتكون الأسواق الجزائرية الأقرب لنقل التجار منتجاتهم إليها، وقد اعتبرت هذه الطرق العديدة والتي عرفت انتشار حركة قوافلية كبيرة وأكثر تنظيما وأمنا.

كما تم الاهتمام بالموانئ التونسية وإعادة إصلاحها والتي أدت إلى نشاط حركة السفن التجارية مع موانئ ومراسي المغرب العربي ودول أوروبا[4].

تميزت كذلك هذه الايالات بالتبادل التجاري المحلي القوافلي فمثلا مدينة تونس كانت محطة مهمة للقوافل القادمة من الجزائر والمغرب. كانت القوافل تنقل للسودان عبر الصحراء، العبيد، العطور، ريش النعام، **مقابل** الأدوات الحديدية، الأغطية، البرانس، الملح.

وفي إطار التبادل مع الموانئ المشرقية كاسطنبول، إزمير ، بيروت ، الإسكندرية ، ابتاعت التوابل والعطور وحتى الأقمشة **مقابل** المصنوعات الجاهزة والتبر والذهب والمعادن نفس الأمر ينطبق مع المرافئ الأوروبية الرئيسية مثل نابولي ، ليفورن ، مالطا ، جنوا ، البندقية ، مارسيليا ، الكانت ، المرية ، جبل طارق ، برشلونة. لكنها تميزت بسيطرة اليهود في المعاملات التجارية.

5- السياسة المالية:

[1] - Paul Masson : Histoire des établissements et du commerce français dans L´Afrique Barbaresque 1560 - 1793 (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Librairie Hachette, Paris, 1903, p42.

[2]- ياسين صنديد، المرجع السابق، ص 157.

[3]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 79.

[4]- فيصل قاسم، المرجع السابق، ص 39.

أدى التطور الإداري لإيالات المغرب العثمانية كتونس، إلى بعث نشاط اقتصادي محلي يتمثل في الإنتاج الزراعي والحرفي ونوعية المبادلات التجارية والنشاط البحري والضريبي وتنوع العملات.

تتأثر المحاصيل الزراعة بطبيعة ملكية الأرض وطريقة الإنتاج التي لم تتغير ونظام الجباية المفروض عليها، فقد تنوعت الضرائب ما بين الشرعية والطارئة وأضيفت إليها مساهمات إضافية لفائدة القيادة والشيوخ مثل العادة والضيفة وحيل الرعية ومهر الباشا وحق البرنس والبشارة والدنوس.....

قد تزايد هذا الضغط المالي على السكان بتناقص مصادر الدخل لولايات المغرب بالعثمانية فيعملون على استخلاص الضريبة من سكان الأرياف مثلما حدث مع حمودة باشا في تونس.

تمثلت مداخيل الخزينة العامة في عائدات بيت المال من مداخيل قارة وأخرى إضافية أو طارئة من خلال مردود الأملاك العقارية في المدن والأوقاف والتركات والغنائم والمصادرة والتغريم.

أما غنائم البحر والاتوات والهدايا التي يقدمها القناصل وعمولات التجار والوكلاء فقد كانت هي الأخرى تشكل مصدرا مهما يتزايد ويتناقص. وما لبث أن تناقص مع نهاية ق 17 بسبب ضعف البحرية وتراجع الدور الريادي للأساطيل واستحواذ الوسطاء والوكلاء على التجارة وتحول طرق التجارة فيما وراء الصحراء.

كما أضر بالتعامل النقدي ظهور العملات المزورة وتحكم الوكلاء المحتكرين في تحديد قيمة النقود وترويج العملة الاجنبية وقد ساعد على شيوع التعامل بالعملة الأجنبية عدة عوامل منها:

- الاحتكار من طرف الوكلاء أي ظاهرة الوساطة.
- وجود شركات أوروبية وامتيازات استفادت منها وانعكست عليها ايجابا.
- تشجيع بعض السلاطين لهذه العملة.

الاعتناء بمداخيل النشاط البحري:

تمكن الباي حمودة من استغلال كل الظروف الملائمة لتنشيط الجهاد البحري في البحر المتوسط، حيث لم يترك ظرفا إلاّ واستغله. ويبدو أنه كان يبني سياسته التجارية تجاه أ وربا على أساس الخلاف الذي كان بينها، ولم يكن هدفه من وراء ذلك تعزيز قوة التجارة الخارجية فقط وانما استعملها أيضا كأداة للضغط على الدول الأوربية وتحقيق غايته في فرض هيبته وقوته[1].

تعزز الجهاد البحري سواء في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي، وهذا ما مكن الدولة من تحقيق أرباح طائلة في التجارة خاصة عندما تستعمل الغنائم للتسويق، حيث كانت هذه الاخيرة متنوعة بين سلع وأسرى[2].

خلاصة:

القطاع التجاري هو الآخر حظي باهتمام لا يقل عن القطاعات الأخرى، فقد كان للإصلاحات التي قام بها الباي على المستوى المحلي، صدى كبير على مستوى التجارة الخارجية خاصة من خلال نشاط حركة الموانئ، السفن والجهاد البحري

المحاضرة الثاني عشر(12)

[1]- الإمام، سياسة حمودة باشا....، مرجع سابق، ص 157.

[2] - Pierre Grand Champ, Documents relatifs aux corsaires tunisiens octobre 1777- 4 mai 1824) , Tunis , 1925 , p p 10-18.